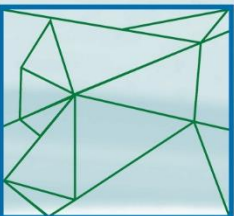


NED

”التنوع السوري  
شيء يجب الدفاع  
عنه ودعمه  
بالقانون”

سوريون  
من أجل  
الحقيقة  
والعدالة  
Syrians  
For Truth  
& Justice



أصوات سورية لدستور شامل - الورقة الثانية

## “التنوع السوري شيء يجب الدفاع عنه ودعمه بالقانون”

أصوات سورية لدستور شامل - الورقة الثانية

آب/أغسطس 2021

قامت "منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، وبدعم من الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية NED، بتنظيم مجموعة من الجلسات التشاورية حضرها أكثر من 80 من النشطاء/ات وممثلين/ات عن منظمات المجتمع المدني، ومواطنين من شمال شرق وغرب سوريا بشكل أساسي، حيث تمّ التركيز بشكلٍ خاص على الأفراد الذين لم يشاركوا بأي مشاورات مسبقة حول الدستور والعملية الدستورية في سوريا، وذلك للنقاش حول مواضيع تتعلق بعملية بناء الدستور في سورية.

ورأى ما نسبته 74.7 % من مجموع المشاركين/ات أنّ على اللجنة المشكّلة صياغة دستور جديد بالكامل بينما رأى 14.5 % منهم أنّه يكفي إجراء تعديلات على الدستور الحالي.

تنشر "سوريون" هذه الورقة الثانية، كجزء من مجموعة أوراق لخصت نتائج هذه الجلسات، وحيث سوف يتم نشرها تباعاً على شكل خمسة تقارير متسلسلة تمّ عنونها كالتالي:

- التقرير الأول: آلية تشكيل وعمل اللجنة الدستورية السورية.
- التقرير الثاني: الشمولية/التضمين والتعددية.
- التقرير الثالث: العدالة الانتقالية.
- لتقرير الرابع: الحوكمة والنظم القضائية.
- التقرير الخامس: العدالة الاجتماعية - الإيكولوجية والتجارب الشخصية.

وألحقتهم بتقرير سادس قدمت فيه ملخصاً تنفيذياً عن جميع التقارير السابقة وأوجزت فعاليات المشروع كما أنها سلطت الضوء على التوصيات الرئيسية والنتائج التي تمخضت عنه.



كثيراً ما يُستخدم مصطلح "الشمولية و/أو التضمين" في المباحثات التي تدور حول عملية بناء السلام وخاصة في السياق السوري، إذ أنها عنصر جوهري من عناصر الحل المنتظر للصراع في البلاد التي شهدت في السنوات الأخيرة من الحرب تصاعد في حدة التوترات العرقية والدينية والطائفية ما أدى إلى حالة من الانقسام والضعف بين المواطنين. ولذلك فإنّ النتائج التي ستتمخض عن أعمال لجنة الدستور من الضروري أن تكون شاملة لجميع الآراء السورية على تنوعها واختلافها، وعليه يجب أن تتبع اللجنة منهج الشمولية في عملية بناء الدستور وذلك من خلال التشاور وأخذ آراء جميع مكونات المجتمع السوري بغضّ النظر عن مناطقهم وتوجهاتهم السياسية، مع إيلاء اهتمام خاص للأصوات النسائية. وبالتالي ستكون الشمولية مراعاة في مضمون الدستور الذي يتم تحضيره سواء كان جديداً بالكامل أم معدلاً.<sup>1</sup>

هنالك تخوف حقيقي لدى شرائح واسعة من السوريين من عدم تمثيلهم كما يجب في اللجنة الدستورية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر أشخاص مستقلون/ات فاعلون/ات في الفضاء المدني السوري والکرد السوريين ومكونات أخرى في شمال شرق سوريا. وبحسب معهد الشرق الأوسط، فإنّ اللجنة الدستورية متحيزة وبشدة ضدّ الكرد الذين يمثلون 4% فقط من مجموع أعضائها، وهذه النسبة تمثل أقل من نصف عددهم بالنسبة للتعداد السكاني في سوريا ككل.<sup>2</sup>

إنّ الاستماع لآراء جميع أطراف الشعب السوري ومعرفة احتياجاتهم للحاضر وتطلعاتهم للمستقبل لن يدعم استمرارية الدستور الجديد أو المعدّل فحسب، بل يمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق للسوريين للبدء في معالجة تداعيات الحرب التي قسّمتهم. وإنّ عملية بناء دستور سوري تنتهج الشمولية بشكل حقيقي سوف لن تنتج فقط دستور يمثل جميع أطراف الشعب بل ستسمح أيضاً بالمصالحة بين المجموعات المتعارضة وبمعالجة

<sup>1</sup> البدائل الدستورية لسوريا: الحوكمة، والتحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا (NAFS)، تشرين الثاني/نوفمبر 2017. (آخر زيارة للرابطة: 3 آب/أغسطس 2021).

[https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/nafs\\_constitutional\\_options\\_for\\_syria\\_-\\_position\\_paper.pdf](https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/nafs_constitutional_options_for_syria_-_position_paper.pdf)

<sup>2</sup> Shaar, Karam, and Ayman Dasouki. "Syria's Constitutional Committee: The Devil in the Detail." The Middle East Institute, 6 January 2021, Last visit 3 August 2021.

<https://www.mei.edu/publications/syrias-constitutional-committee-devil-detail>

المظالم وستمنع حدوث المزيد من الاستقطاب وتوقف تدهور الصراع<sup>3</sup>. كما أنّ اتباع نهج الشمولية في عملية وضع الدستور سيكون له تأثيراً إيجابياً على عملية بناء السلام ككل، بيد أنّ تحقيق هذه الشمولية ليس بالمهمة السهلة. وبحسب الأستاذة "صباح الحلاق"، أحد أعضاء اللجنة الدستورية والعضوة في لجنة رابطة النساء السوريات منذ عام 1985، فإنّ تحويل النقاشات النظرية حول التعددية والشمولية إلى أفعال هو أحد

التنوع السوري ليس لوحة فسيفسائية تعلق على الحائط وتحظى بالإعجاب بل هو شيء يجب الدفاع عنه ودعمه بالقانون.

أهم شواغل اللجنة. وعلى حد تعبيرها:

"التنوع السوري ليس لوحة فسيفسائية تعلق على الحائط وتحظى بالإعجاب بل هو شيء يجب الدفاع عنه ودعمه بالقانون."

صحيح أنّ الحكومة السورية قامت بصياغة دستور جديد عام 2012، إلا أنّ هذا الدستور لم يكن على درجة من الشمولية تسمح بتسوية الخلافات بين الناس وبالتالي تمهيد مسار جديد نحو حل الأزمة وتوحيد البلاد. وعليه يجب على اللجنة الدستورية أن تتفادى الوقوع في نفس الخطأ.

وفي هذا التقرير الثاني/الورقة الثانية من سلسلة التقارير الخمسة التي قمنا بإعدادها في سياق مشروع "أصوات سورية لدستور شامل"، وبدعم من الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية، سنورد إجابات عن أسئلة جدلية حول الهوية الوطنية لسوريا وحقوق الإنسان قمنا بجمعها من مواطنين سوريين ذوي خلفيات سياسية وإثنية وجغرافية متنوعة وحرصنا على إبراز آراء الفئات التي لا يتم تمثيلها بالقدر الكافي عادةً.

<sup>3</sup> بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سيادية، IDEA، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2011. (آخر زيارة للرابطة: 3 آب/أغسطس 2021). <https://www.idea.int/publications/catalogue/constitution-building-after-conflict-external-support-sovereign-process?lang=ar>

من المعروف عن العمليات الشمولية أنها غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً لإنجازها وبأنّ الموضوعات التي تطرحها تتسم بأنها جدلية للغاية، وكان ذلك واضحاً في وجهات النظر المتضاربة حول الهوية السورية التي أدلى بها المواطنون والتي ستقرؤها في هذا التقرير، بيد أنّ مثل هذه النقاشات الصعبة ضرورية لتحقيق الشمولية الحقيقية. وبالتوازي مع طرح المواضيع التي يختلف فيها السوريون سنلقي الضوء على الأمور التي تحظى برأي جامع من قبيلهم، وأيضاً تلك التي هم على استعداد أن يقدموا تنازلات فيها، كما سنقوم بتوضيح كيف أنّ اتباع النهج الشمولي في عملية بناء الدستور هو خطوة قوية نحو المصالحة والسلام.

## 1. الشمولية في عمل اللجنة:

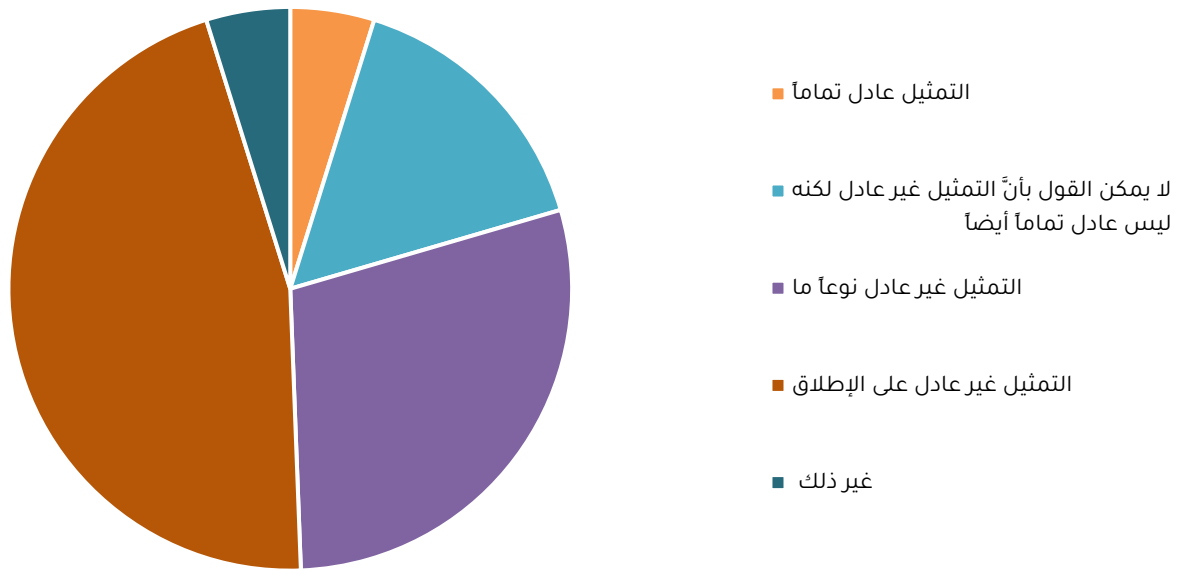
تشكك مختلف الفئات الديمغرافية في سوريا اليوم بالتزام اللجنة الدستورية بالمنهج الشمولي وبالتالي قدرتها على تمثيل آراء جميع مكونات الشعب السوري في عملية بناء الدستور، حيث صرّحت صباح حطّاق بأنّها وجدت من خلال مشاوراتها مع المواطنين السوريين أنّ الكثير منهم يشككون بقدرة اللجنة الدستورية على إحداث تغيير حقيقي إذ اعتقدوا أنّه ليس باستطاعتها إحداث أكثر من تغييرات طفيفة ومتواضعة في نصوص الدستور الحالي. ولا يمكن أن يلاموا على تشكيكهم هذا حيث أنّهم لحد الآن لم يشهدوا على أرض الواقع تطبيقاً للوعود التي جاء بها دستور عام 2012، الذي زعم أنه يحترم التنوع السوري ويحمي حقوق السوريين وعلى الأخص الأقليات الذين وعدهم بالعيش بأمان وحرية لكن هذا الكلام لم يتخطّ بعده النظري.

أوردنا في [تقريرنا السابق](#) إحصائيات من إجابات المشاركين في الجلسات التشاورية عن أسئلة طرحتها عليهم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة حول أمور تتعلق باللجنة حيث أكّد غالبيتهم أنهم كانوا يعلمون بوجود اللجنة الدستورية مسبقاً، بينما رأى 63.9% منهم لم يكونوا مقتنعين بأنّ أعضاء اللجنة تمّ اختيارهم بشكل نزيه وعادل وبأنهم يمثلون جميع مكونات/أطياف الشعب السوري.

ويمكن عزو وجود هذه النسبة الكبيرة من المشككين بشمولية اللجنة لقلة تمثيل المكون الكردي فيها حيث أنّ 85% منهم كانوا أكراداً. ويذكر أنّ هناك سبعة أكراد فقط ضمن

الأعضاء الـ 150 الذين تتكون منهم اللجنة الدستورية (أكثر من نصف هؤلاء السبعة موجودين وكان ليس بصفتهم الكردية). وعلاوة على ذلك، وجد 45.8% من المشاركين أنَّ مجموعتهم العرقية غير ممثلة على الإطلاق في اللجنة و 28.9% وجدوا أن التمثيل غير عادل إلى حد ما. بينما اعتبر خمس المشاركين أي ما نسبته 20.5% أنَّ انتخاب أعضاء اللجنة كان نزيهاً وعادلاً.

هل تجد أنَّ فئات الشعب السوري الإجتماعية والعرقية تحظى بتمثيل عادل في اللجنة الدستورية؟



## 2. المواطنة وهوية الدولة:

تبين من خلال المشاورات بأنَّ أقوى نقطة خلافية بين السوريين سواء المشاركين في مشروع سوريون من أجل الحقيقة والعدالة والذين شاركوا في مشاريع مشابهة لمنظمات غير حكومية أخرى مثل منظمة "اليوم التالي"، هي مسألة الهوية العربية لسوريا. حيث أنَّ دستور عام 2012، أطلق على الدولة اسم الجمهورية العربية السورية الأمر الذي عارضه الكثير من السوريين ذوي القومية الغير عربية حيث اعتبروه تجاهلاً للتنوع الإثني الموجود في البلاد. حيث فضّل 86.7% من المشاركين إزالة كلمة "العربية" من اسم الدولة و 72.3% منهم دعوا إلى تغيير جملة "الجنسية العربية السورية" إلى "الجنسية السورية" في الدستور. بينما رأى 16.9% من المشاركين اقتروا ترك جملة "الجنسية العربية السورية" في

الدستور كما هي وإضافة جملة "الجنسية الكردية السورية". وإلى جانب ذلك أيدّ غالبية المشاركين معنا إجراء تغييرات على تعريف الهوية العرقية لسوريا في الدستور الجديد وكان الراضين لهذه الفكرة أغلبهم من المكون العربي. وفي مشروع منظمة اليوم التالي المعنون " أي دستور تحتاج سوريا؟" رفض 67% من المشاركين حذف كلمة "العربية" من اسم سوريا ودستورها.<sup>4</sup>

ويذكر أنّ هذا الخلاف على هوية سوريا القومية ليس وليد اليوم بل هو متجذر في تاريخ البلاد، فقد شهدت سوريا نقاشات كثيرة مماثلة عبر تاريخها وخاصة خلال القرن المنصرم الذي شهد تسمية البلاد رسمياً بالجمهورية العربية السورية عام 1961 ولا يزال هذا الاسم معتمداً إلى اليوم، سبق ذلك إضافة كلمة العربية أثناء قيام الوحدة بين سوريا ومصر ليتم تسمية الكيان الجديد باسم "الجمهورية العربية المتحدة".<sup>5</sup> أي أنّ نقاشات المشتركين لدينا هي تنمة لنقاش طويل الأمد من الضروري أخذه بعين الاعتبار عند صياغة دستور جديد.

وهناك نقطة أخرى كانت ولا تزال مثار جدل في سوريا وهي إدراج لغات رسمية أخرى إلى جانب اللغة العربية في الدستور. وهذه النقطة تمّ تناولها في مشروع منظمة "اليوم التالي"، حيث رأى نصف المشاركين لديها تقريباً أنه يجب إدراج اللغة الكردية كلغة رسمية ثانية في الدستور.<sup>6</sup> بينما كان رأي 65.1% من المشاركين لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّه ينبغي إضافة جميع اللغات يتحدث بها عدد كبير من السوريين - ليس فقط الكردية - إلى جانب اللغة العربية كلغات رسمية في البلاد. سبق لبعض دول المنطقة أن تبنت التعددية اللغوية في الدستور. سمى الدستور العراقي، على سبيل المثال، اللغتين العربية والكردية

<sup>4</sup> استطلاع رأي: أي دستور تحتاج سوريا؟ منظمة اليوم التالي. تموز/يوليو 2018. (آخر زيارة للرابطة: 3 آب/أغسطس 2021). <https://tda-sy.org/2018/07/24/%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b7%d9%84%d8%a7%d8%b9-%d8%b1%d8%a3%d9%8a-%d8%a3%d9%8a-%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1-%d8%aa%d8%ad%d8%aa%d8%a7%d8%ac-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%9f/?lang=ar>

<sup>5</sup> للمزيد يُرجى قراءة مقدمة التقرير التالي: سلب الوجود: سياسة "القوننة المقنّعة" كأداة للاستيلاء على الأملاك من قبل الحكومات المتعاقبة على سوريا. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020. (آخر زيارة للرابطة: 3 آب/أغسطس 2021). <https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%84%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%ac%d9%88%d8%af-%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%82%d9%88%d9%86%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%86%d9%91%d8%b9%d8%a9-%d9%83%d8%a3>

<sup>6</sup> استطلاع رأي: أي دستور تحتاج سوريا؟ منظمة اليوم التالي. تموز/يوليو 2018.



لغات رسمية في البلاد. بيد أن هناك حل توفيقي اقترحه 22.9% من المشاركين لدينا وهو الاعتراف بلغات أخرى غير العربية كلغات رسمية لكن فقط ضمن المناطق التي يتحدث غالبية سكانها تلك اللغات.

رغم وجود نقاط اختلف عليها المشاركون في مشروعنا وفي مشاريع أخرى إلا أن جميعهم تقريباً دعوا إلى وجود قانون يضمن المساواة بين المواطنين السوريين في الحصول على الحقوق والحماية بغض النظر عن خلفياتهم القومية والعرقية والدينية. حيث رأى 92% من المشاركين لدينا أنه يجب أن يتم منح الجنسية السورية لجميع لمواطنين بموجب شروط متساوية يحددها وينظمها القانون. وهذا الأمر كان قد دعا إليه نفسه البيان الختامي الصادر في تموز/يوليو 2012، لمجموعة العمل من أجل سوريا (جنيف 2) ما يبين أنه رغم الاختلافات الإثنية واللغوية التي تجعل السوريين يتجادلون على تحديد هوية دولتهم فإنهم جميعاً يتشاطرون الإيمان بأهمية تحقيق سوريا التعددية التي تضمن تمتع جميع مواطنيها بحقوق الإنسان .

### 3. الطابع العالمي لحقوق الانسان:

إن فكرة أن يكفل دستور الجمهورية حقوق المواطنين في ظروف متساوية تتفق مع ما يتضمنه تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الجدير ذكره أن الدولة السورية هي طرف في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تشكل نواة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومن بينها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،<sup>7</sup> واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول لعام 1977، والعديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى. بيد أن تاريخ سوريا حافل بالانتهاكات لأحكام هذه المعاهدات والاتفاقيات. وبمعنى آخر، لم تلتزم المحاكم السورية بتطبيق أحكام الاتفاقيات والأعراف الدولية التي تدعي اتباع معاييرها.

<sup>7</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة. 1966. "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مجموعة المعاهدات 999 (كانون الأول/ديسمبر): 171.

وقد أجمع المشاركون تقريباً في الاستطلاع الذي أجرته منظمة "اليوم التالي" على وجوب أن يذكر الدستور حقيقة التزام الدولة السورية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.<sup>8</sup> كما أنّ المشاركون في ورشة مناقشة الدستور الخاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة ورغم اختلاف ديموغرافيتهم ووجهات نظرهم اتفقوا على وجوب أن تلتزم الدولة السورية بالإعلان الدولي لحقوق الإنسان. حيث قال 88% من المشاركين أنّ جميع الناس سواسية في الحرية والحقوق ويجب معاملتهم على هذا النحو كما هو مذكور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكن 79.5% منهم فقط أكدوا على ضرورة أن يذكر في الدستور أنّ هذا التساوي في الحقوق يجب يتحقق بغض النظر عن هوية الأفراد. ورأى 84.3% من المشاركين لدينا أنّه ينبغي الالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية بشكل واضح واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها. ووافق 72.3% على أن الدستور يجب أن يوضح هذه الالتزامات وأن يتضمن آليات للمساءلة لضمان التقيد بها

واقترح المشاركون تضمين مادة أو ملحق يسلط الضوء على نية/ضمان الامتثال للاتفاقيات والقوانين والمعايير الدولية.

#### 4. المساواة بين الجنسين:

على الرغم من أنّ حقوق المرأة هي من صميم حقوق الإنسان، إلا أنها تتطلب نقاشاً منفرداً نظراً لأنها لم تتحقق بعد في المجتمع السوري وهذا يستدعي مشاركة واضحة وجدية من الدولة السورية لتحقيق المساواة بين الجنسين. إنّ دستور عام 2012، والذي لا يزال معتمداً لا يراعي الاعتبارات الجنسانية حيث أنّ العديد من مواده تستخدم الضمير المذكر للإشارة إلى أصحاب المناصب إنكاراً ضمناً منه لحق المرأة في تبوء مناصب عليا في الدولة. إنّ عدم استخدام دستور عام 2012 للغة محايدة جنسانياً يقوض أهداف مواد أخرى فيه تسعى إلى تكريس المساواة بين الجنسين.

وعن نتائج المشاورات حول هذا الجانب صوت 83.1% من المشاركين لدينا، أي الأغلبية، لفكرة أن يكون الدستور محايد جنسياً بيد أنّ الأغلبية أيضاً لم يكن لديهم إيماناً بأنّ اللجنة

<sup>8</sup> استطلاع رأي: أي دستور تحتاج سوريا؟ منظمة اليوم التالي. تموز/يوليو 2018.

الدستورية تعطي بالأ لفكرة تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي الواقع فإن المهمة التي يتحتم على اللجنة القيام بها ليست فقط مراعاة البعد الجنساني في عملية كتابة الدستور وإنما أيضاً معالجة القضايا الرئيسية التي تميز بين الجنسين. على سبيل المثال، غالبية المشاركين لدينا أعربوا عن عدم رضاهم عن [قانون](#) "الجنسية العربية السورية" الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 276، لأن شروط منح الجنسية فيه غير متساوية بين الرجال والنساء حيث أنه يحرم الأمهات من حق منح الجنسية لأطفالهن وعليه دعا 78.3% من المشاركين إلى إجراء تعديل يضمن للأُم نفس حق الأب في منح الجنسية لأبنائهم.

## 5. خاتمة:

حاول أعضاء اللجنة الدستورية، ومن بينهم الأستاذة صباح الحلاق، الاستماع إلى أفكار أكبر قدر ممكن من المواطنين ذوي الخلفيات السياسية والإثنية المتنوعة من جميع أنحاء البلاد. ورغم أن المواطنين كانوا يشككون بداية في جدوى هذه المشاورات إلا أنهم وحسب ما صرحت الحلاق، أدركوا جديتها فيما بعد مادفعهم إلى المشاركة الفعالة في الاجتماعات وطرح أفكارهم وآمالهم في الدستور الجديد. هذا يدل على أن السوريين على استعداد للمشاركة في عملية بناء الدستور في حال أُثبت لهم بالدليل بأن أصواتهم تسمع وتؤخذ في الاعتبار من قبل المعنيين عن صياغته.

إنَّ المشاورات والمحادثات بين المجموعات المتنوعة في سوريا هي بحد ذاتها إنجاز كبير في مسار العمل نحو عملية بناء سلام شاملة، بيد أنَّ الكلام عن الشمولية والتعددية غير كاف للحصول على نتائج مجدية إذ لا بدَّ من تحويله إلى أفعال ملموسة.

## 6. توصيات:

على ضوء المعطيات الواردة في هذا التقرير، سواء من المشاورات أو المصادر التكميلية توصي سوريون من أجل الحقيقة والعدالة الحكومة السورية والمجتمع الدولي واللجنة الدستورية السورية بما يلي:

(1) أن ينص الدستور السوري الجديد على ضرورة أن يحظى القانون الدولي والالتزامات الدولية - خاصة تلك المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت

عليها سوريا - بأولوية التطبيق على القوانين المحلية التي يجب أن يتم تعديلها بما يتماشى مع الأعراف الدولية. وفي حال تعارضت التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية يجب أن يكون لدى المحاكم المحلية صلاحية الرجوع إلى اتفاقيات حقوق الإنسان وتطبيق أحكامها بشكل مباشر.

(2) جعل الجنسية السورية متاحة لجميع المواطنين السوريين بغض النظر عن هويتهم الدينية والجنسية والعرقية، والحرص على تعريف الهوية الإثنية والدينية لسوريا من منظور متنوع وشامل.

(3) حث الجهات الفاعلة المشاركة في عملية صياغة الدستور على تعزيز تمثيل مختلف المجموعات العرقية والاجتماعية المكونة للشعب السوري في أجهزة المرحلة الانتقالية المزمع إنشاؤها والمنشأة فعلاً - كاللجنة الدستورية السورية - وذلك لضمان الشمولية في عمليات العدالة الانتقالية في سوريا.

(4) التركيز على أهمية استخدام لغة محايدة جنسانياً في الدستور تشمل جميع الأفراد، رجالاً ونساءً.

(5) ضمان حماية حقوق المرأة في الدستور، والقضاء على الاستبعاد الجنساني أو التمييز بموجب قوانين الأحوال الشخصية.

(6) تطبيق المادة الواردة في دستور عام 2012: "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين أو العقيدة."



انطلاقاً من قناعة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا أياً كانت الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.